



# مفهوم العدالة الضريبية

- تمثل الضريبة استثناءً يتعين على الحرية الاقتصادية للأفراد يتعين أن يكون في حدود تحقيق المصلحة العامة فحسب.
- ان مفهوم العدالة الضريبية مفهوم أخلاقي، تبلور مبدأ العدالة الضريبية عندما زاد حجم النفقات العامة، وزادت التكاليف العامة، وأصبح المكلف يشعر بوطأة الضريبة، فكان لا بد من المطالبة بعدالتها.
- مفهوم العدالة الضريبية مفهوم نسبي يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، فالغني يرى العدالة بتطبيق ضريبة عامة، في حين يراها الفقير في المساواة في التضحية.
- على الرغم من الاختلاف في التعريفات الى ان علماء المالية العامة متفقون على أن يتحمل كل ممول نصيبه في تمويل المالية العامة، وأن تعمل الضرائب على تخفيف حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، أي أن تعمل على إعادة التوزيع في الدخل والثروات.
- وينظر الى العدالة الضريبية على النظام الضريبي ككل، وليس على نطاق كل ضريبة على حدة.

# اهداف العدالة الضريبية

المساواة أمام الضرائب:

- المساواة في التضحية : التضحية الناشئة عن دفع الضريبة واحدة بالنسبة لكل فرد، مطلقة او نسبية
- الحد الأدنى للتضحية : أقل ما يمكن من الضرائب

مراعاة المقدرة التكلفة للممول:

- أن توزيع العبء الضريبي يجب أن يتم حسب المقدرة الاقتصادية للأفراد على دفع الضريبة،
- تقاس هذه المقدرة بالاستناد إلى عناصر موضوعية ملموسة، كالدخل والثروة.

لايجوز أن تفرض الضريبة بما يؤدي إلى زوال رأس المال المفروضة عليه الضريبة كلية، أو الانتقاص منه بدرجة جسيمة

تحقيق العدالة الاجتماعية: عن طريق الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فيتم توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء وذلك باستقطاع جزء من الثروات وإعادة توزيعها على الفقراء بصورة سياسات الحماية الاجتماعية والانفاق الاجتماعي للدولة.

# وظائف النظام الضريبي

- زيادة موارد الخزينة لتمويل الإنفاق والتنمية: (منها الانفاق الاجتماعي والبرامج التنموية)
- تحفيز النشاط الاقتصادي وفق خيارات استراتيجية: (لتعزيز الإنتاج/فرص العمل)
- إعادة توزيع الثروة من الأكثر إلى الأقل دخلاً: (الحد من التفاوتات)
- تعزيز قيم المواطنة والمساءلة: (دفع الضرائب يعزز المواطنة ويقابله حقوق سياسية ومدنية)



## أنواع الضرائب

- الضريبة على الاستهلاك أو المبيعات؛
- الضريبة على دخل الأفراد والشركات؛
- الضريبة على القطاع الخاص والشركات؛
- الضريبة على رأس المال؛
- الضريبة على استخراج الموارد الطبيعية؛
- الضريبة على الميراث؛
- الضريبة على الأملاك/الضريبة العقارية؛
- الضريبة على التجارة/الرسوم الجمركية؛
- الضريبة على الأرباح من التداول في البورصة؛
- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية؛
- الضريبة (الرسوم) على الخدمات العامة (استهلاك الطرق مثلاً).

# النظام الضريبي المراعي لمفاهيم العدالة الاجتماعية

النظام الضريبي غير المراعي لمفاهيم العدالة الاجتماعية	النظام الضريبي المراعي لمفاهيم العدالة الاجتماعية
لا يأخذ بعين الاعتبار العبء النسبي على الشرائح الاجتماعية المختلفة	يعالج الأسئلة حول تحمل العبء الضريبي ما بين الشرائح الاجتماعية: هل الكل يخضع لنفس الضريبة وبنفس القدر؟ هل تواجه الشرائح الاجتماعية المختلفة عبئا متناسبا مع قدراتها الاقتصادية؟
يفرض ضريبة تراجعية لا تأخذ بالاعتبار العبء الضريبي كنسبة من الدخل	يفرض ضريبة تصاعدية (تتصاعد كقيمة مطلقة وكنسبة من الدخل مع ارتفاع دخل الشخص المعني)
يعتمد على قاعدة ضريبة محدودة غير شاملة وبالتالي يتيح هامشا للتهرب الضريبي	جزء من منظومة اجتماعية شاملة وتغطي شريحة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ويمتد على قاعدة ضريبة واسعة.
قائم على قانون غير واضح وإدارة غير جاهزة تؤدي الى تفشي حالات التهرب الضريبي او تسمح لبعض الفئات بالمطالبة بحسومات او إعفاءات	يبنى على قانون واضح، تديره إدارة تحظى بالموارد الكافية
غياب التنسيق المؤسسي ما بين الجهات المسؤولة	ينسق بين المؤسسات المعنية على المستويين المركزي والمحلي
ضعف التعاون الدولي للحد من التهرب والتجنب الضريبي	يعزز التعاون الدولي لمعالجة مسألة التهرب والتجنب الضريبي

## سمات الأنظمة الضريبية في المنطقة العربية: هل تراعي العدالة الاجتماعية؟

- **النظم الضريبية تعمل بأقل من طاقتها، وأن القاعدة الضريبية أضيق من المفترض.** فهناك نسبة كبيرة من المكلفين لا يدفعون إما بسبب نجاحهم في التهرب أو التجنب الضريبي أو بسبب عدم فتح ملفات ضريبية ويعود ذلك إلى الثغرات القانونية وضعف الكفاءة في إدارة، وعدم شعور المكلفين بعدالة الضريبة، وتدني مستوى مردودها التنموي.
- **إن النظم الضريبية في هذه الدول لا توزع العبء الضريبي بعدالة على المكلفين، بل إنها تحابي رأس المال والأغنياء على حساب الفقراء والفئات الأقل حظ.**
- **النظم الضريبية لا تتمتع بدرجة كافية من التصاعدية، بل على العكس من ذلك فقد تكون تنازلية Regressive** وغياب التصاعدية في هذه النظم سبب كافٍ لانتفاء عدالتها.
- **يمكن لهذه الدول أن تزيد من إيراداتها الضريبية لتمويل نفقاتها العامة وتوجيه جزء أكبر للانفاق الاجتماعي، مما يساهم في تجنب استمرار تفاقم مشكلة الدين العام والاعتماد على المساعدات الخارجية.**

## سمات النظام الضريبي في السودان: هل يراعي العدالة الاجتماعية؟

- يسود نمط اقتصادي ريعي منشك مع منظومة جبائية منحازة للضرائب غير المباشرة على حساب الضرائب المباشرة، يكشف تقرير ديوان الضرائب الصادر في العام 2017 ، عن حجم عائدات الضرائب المباشرة على الإنتاج كضريبة أرباح الأعمال بلغ 27 % مقابل 73 % من ضريبة القيمة المضافة.
- تشير الدراسات المتخصصة في التهرب الضريبي، إلى عدم قابلية المواطنين المكلفين بالسداد على دفع الضرائب السنوية بسبب الارتياح في الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في تحصيل الضرائب وتخصيصها. إذا كان المواطنون العاديون يتحايلون على النظام الضريبي بطرقهم وأساليبهم التقليدية الخاصة، فإن شبكات الفساد والمحسوبية لها أساليبها الفائقة والخفية في التهرب، من خلال أيديهم الخفية في الأجهزة السيادية والهيكل العمومية الحساسة.
- الإعفاءات الضريبية: الانحراف نحو تعميق الفوارق التنموية بين المجتمعات المحلية: فمن الملاحظ أن المخصصات السنوية في الموازنة العامة لكل ولاية لا تتناسب مع حجم حصيلتها الضريبية السنوية.



## تمرين حول السياسات الضريبية في السودان (45 دقيقة)

• **الهدف:** تحديد أبرز مظاهر الاقتصاد في السودان، وملامح النظام الضريبي بها، وتقييم مدى فاعلية و عدالة النظام الضريبي من خلال قيامهم بتمثيل الأدوار حيث يتم أن تقسيم المشاركين الى ثلاث مجموعات عمل :

1. المجموعة الاولى: دافعي الضريبة في السودان.

2. المجموعة الثانية: للشركات دافعة الضريبة.

3. المجموعة الثالثة: الحكومة

كل مجموعة تحدد ايجابيات وسلبيات النظام الضريبي في السودان من وجهه نظر المجموعة التي تمثلها. (20 دقيقة)

يعرض كل فريق نتائج عمله (5 دقائق لكل فريق)؛ يتم فتح باب المناقشة مع جميع المشاركين في نهاية كل عرض. (5 دقائق بعد كل عرض)